البيان المشترك للجنة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال في العام 2010

يلفت البيان المشترك للجنة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي انتباه المجتمع الدولي إلى اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال الذي يذكّر العالم بمحنة أكثر من 215 مليون فتاة وفتى حول العالم وقعوا ضحية عمل الأطفال وفي ذلك انتهاك لحقوقهم الإنسانية الأساسية. يتم الاحتفال سنوياً بهذا اليوم العالمي في 12 يونيو/حزيران، وهو يسلّط الضوء على المخاطر التي يواجهها الأطفال الذين يعملون في سنّ مبكرة، وعلى الخطوات الضرورية لمعالجة مسألة عمل الأطفال.

يصادف العام 2010 الذكرى العاشرة لاعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال[1]، وهي إحدى اتفاقيات العمل الدولية التي استقطبت أكبر عدد من المصادقات؛ قبل ستة أعوام من التاريخ المستهدف العالمي للقضاء على أسوأ الأشكال هذه. وحقوق الإنسان التي تكرسها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 والأهداف الإنمائية للألفية، يعزز أحدها الآخر. لن يكون تحقيق الهدف الإنمائي 2 للألفية، الذي يسعى إلى ضمان التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي والمتاح للجميع، ممكناً ما لم يتم القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. وفي حين أحرز التحرك العالمي بعض التقدم في تقليص معدلات عمل الأطفال، فلا بد من تكثيف الجهود إذا أردنا تحقيق الأهداف الكاملة لفريق العمل العالمي المعني بعمل الأطفال و"التعليم للجميع"، والالتزام بجعل العالم خالياً من أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول العام 2016. ويبرز دعم المدرسين الماهرين والمتفانين كأهم الاستثمارات التي تساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. المدرسون المتمتعون بالمؤهلات المناسبة هم أساسيون لضمان تعليم ذات جودة. إلا أنه حسب تقرير رصد التعليم للجميع ودراسة ماشيل (+10)، تبين أن العالم ينقصه 18 مليون مدرس. وتُعتبر برامج تعويض المدرّس في الدول الهشة وفي حالات النزوح ومراحل ما بعد الأزمة أساسية لضمان التعليم الوقائي للأطفال جميعهم. ومن أكثر العوامل تأثيراً في جودة التعليم، نذكر شروط العمل العادلة والمؤاتية للمدرسين وتحفيزهم وحس المسؤولية المهنية لديهم ومستويات المهارات التي يتمتعون بها. ويُحدد مدى نجاح أو فشل الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها في مجال التعليم بناءً على مدى انتشار ثقافة حقوق الإنسان.

عمل الأطفال هو ظاهرة معقدة تتقاطع مع السياسات والأسواق. من الواضح أن استمرار عمل الأطفال يعيق التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ما يتعلق بالتعليم وفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز والمساواة بين الجنسين. عمل الأطفال ليس بظاهرة تتم معالجتها بمعزل عن سواها؛ فهي من أسباب ونتائج الفقر وتدني مستويات الحماية الاجتماعية. وأظهرت الأدلة أن التحرك الموجّه الذي يتناول في الوقت نفسه تنفيذ وإنفاذ التشريعات الوقائية وتأمين الخدمات العامة وإمكانية الحصول عليها (بما في ذلك التعليم الإلزامي والمجاني بجودة عالية والتدريب وخدمات الحماية الاجتماعية غير التمييزية)، وأداء أسواق العمل، له نتائج هائلة في مجال مكافحة عمل الأطفال بما في ذلك، أسوأ أشكاله. تشكل هذه المسائل جزءاً من حوار التنمية الذي تشترك فيه جهات عالمية بارزة (حكومات، منظمات أرباب العمل والعمال) ومؤسسات دولية بالإضافة إلى وزارات التربية والحكومات والبلديات المحلية. وسلط المؤتمر العالمي حول عمل الأطفال الذي نظمته في شهر مايو/أيار في لاهاي، وزارة الشؤون

[1] تحدّد الاتفاقية رقم 182 أسوأ أشكال عمل الأطفال كالتالي: (أ) العبودية والعمل القسري، بما في ذلك الإتجار بالأطفال والتجنيد القسري للمشاركة في النزاعات المسلّحة؛ (ب) استعمال الأطفال في أعمال الدعارة والأعمال الإباحية؛ (ج) الأنشطة غير المشروعة مثل إنتاج المخدرات والاتجار بها؛ و(د) "العمل الخطر" عمل يرجّح أن يضرّ بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي.

الاجتماعية والعمل الهولندية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، على أهمية تعزيز مبادرة "الأداء كمنظمة واحدة" للقضاء على عمل الأطفال في ظل الجهود المعززة والهادفة إلى تقليص الفقر. يعتبر التزام رؤساء البلديات وممثلي الحكومات المحلية الوارد في إطار "إعلان الألفية للحكومات المحلية إيضاح الأهداف الإنمائية للألفية" عنصراً مهماً. ثمة رابط قوي بين القضاء على عمل الأطفال والوقاية منه من جهة، والأهداف الإنمائية للألفية و"التعليم للجميع" من جهة أخرى. وتحدد خارطة الطريق التي وُضعت بناءً على عملية استشارية قبل المؤتمر، خطوات ملموسة يجدر اتخاذها لبلوغ الهدف المتثمل في القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول العام 2016. واعتمد المؤتمر خارطة الطريق في 11 مايو/أيار من العام 2010 بالتصفيق الحاد.

نحن، أعضاء لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي، إذ نشدد على الحاجة الماسة إلى التحرك على المستوى المحلي لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية 2، وإذ نقر رسمياً بدور الحكومات المحلية كشريك أساسي ونافع في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ نأخذ في الاعتبار موجب كل من الدول الأعضاء التي صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى اتفاقية حقوق الطفل والاتفاقية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، نلتزم باتخاذ خطوات متضافرة لوضع حد لاستغلال الأطفال. في الفترة الراهنة التي تشهد أزمات اقتصادية ومالية عالمية تهدد التقدم المُحرز في مجال القضاء على عمل الأطفال، من الضروري أن يُصار الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعزيز واحترام قيم ومبادئ حقوق الإنسان وإلى ضمان حماية الأطفال الأكثر ضعفاً.

من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمهنية بناءً على أسس حسن الإدارة والاستدامة والإدماج الاجتماعي وباتباع منهج "الأداء كمنظمة واحدة"، نحن مصممون أيضاً على التعامل بصورة شاملة وفعالة مع العقبات التي تقف في طريق الوصول إلى التعليم الأساسي. وطبقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 4/12، الذي أُطلقت بموجبه المرحلة الثانية من البرنامج العالمي، سنعمل على تعزيز التعاون وتنسيق الجهود المشتركة لحث الدول الأعضاء على الاستثمار في برامج تدريب المدرسين في مجال حقوق الإنسان. نحن ندعو الدول الأعضاء إلى تكثيف جهودها وتعزيز التزامها بتحقيق الهدف المتمثل في القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول العام 2016، واعتباره أولوية ملحة.

تتألف لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي من اثنتي عشرة هيئة تابعة للأمم المتحدة ومنظمة منتسبة إليها، وقد تم تأسيسها بهدف تقديم الدعم المنسق من قبل الأمم المتحدة من أجل تطبيق البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (2005 جارٍ) على الصعيد الوطني. أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن البرنامج العالمي في شهر ديسمبر/ كانون أول 2004، على أنه مبادرة عالمية مؤلفة من مراحل متتالية تهدف إلى المضي قدماً في تنفيذ برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في القطاعات كافةً. امتدت المرحلة الأولى من البرنامج العالمي من العام 2005 وحتى العام 2009 وركزت على إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الأنظمة المدرسية الابتدائية والثانوية، وتركز المرحلة الثانية (2010 2014) من البرنامج العالمي على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم العالي وعلى برامج تدريب المدرسين والمعلمين والموظفين المدنيين والمسؤولين عن تطبيق القانون والعسكريين على جميع المستويات، في مجال حقوق الإنسان.

للمزيد من المعلومات عن **لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي** والبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، يرجى زيارة الموقع التالي :
http://www2.ohchr.org/english/issues/education/training/programme.htm

لمزيد من المعلومات عن المؤتمر العالمي حول عمل الأطفال، يرجى زيارة الموقع التالي:
http://www.childlabourconference2010.com